منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الانتخابات النيابية 2024:
انطلاقة يعول عليها في الشأن الاقتصادي

أيلول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

مقدمة:

تُعَدّ الانتخابات النيابية التي أُجريت في الأردن في العاشر من أيلول عام 2024، هي الأولى منذ إدخال التعديلات الدستورية، وإقرار القوانين الجديدة للانتخاب والأحزاب السياسية في العام 2022. وقد جاءت هذه التعديلات بناءً على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي كلفها بذلك جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في شهر حزيران من العام 2021.

وينص قانون الانتخاب لمجلس النواب الجديد لعام 2022 على أن لكل ناخب صوتين، يُخصّص الصوت الأول للمرشحين المتنافسين على 97 مقعدًا موزعين على 18 دائرة محلية، ويُمنح الصوت الثاني للأحزاب السياسية التي تتنافس على 41 مقعدًا في الدائرة الانتخابية العامة، وبذلك يكون مجموع المقاعد النيابية في المجلس 138 مقعدًا. ويهدف هذا التعديل إلى تعزيز دور الأحزاب السياسية في مجلس النواب، الّذي يؤدّي دورًا محوريًّا في عملية "التحديث السياسي" وصولًا إلى "الحكومات البرلمانية" مستقبلًا.

ويُعرّف الحزب السياسي على أنه تنظيم يضم مجموعة من الأفراد الذين يتقاسمون أهدافًا، وقيمًا، ومعتقدات سياسية واقتصادية مشتركة، وتسعى - عادة - الأحزاب إلى تمثيل مصالح مناصريها، وتشكيل الحكومات، وإقرار القوانين، ورسم السياسات العامة وفق برامجها، ويُعَدّ تعزيز دور الأحزاب السياسية في مجلس النواب مهمًّا لعدة أسباب، نذكر منها:

1. يمتلك أعضاء الأحزاب السياسية في مجلس النواب نفوذًا أوسع، وقدرة أكبر على الوصول إلى الموارد مقارنةً بالأعضاء المستقلين، فوجودهم ضمن تشكيلٍ منظم، يمكّنهم من الحصول على الدعم، والتمويل، والقدرة على التحليل وإجراء الدراسات والأبحاث.
2. يمتلك أعضاء الأحزاب السياسية في مجلس النواب قدرة أكبر على تمرير التشريعات بفعالية، فاعتمادهم على التوافق الحزبي يمكنهم من حشد التأييد، وتوحيد الأصوات اللازمة لإقرار القوانين.
3. يعمل أعضاء الأحزاب السياسية في مجلس النواب ضمن إطار برامجي "برنامج الحزب"، مما يوفر درجة عالية من الاتساق في رسم السياسات، ويسهم في صياغة تشريعات أكثر اتساقًا وشمولًا.
4. عادة ما يركز أعضاء مجلس النواب المستقلون على القضايا المحلية التي تلبي احتياجات ناخبيهم في دوائرهم المحلية.

نظرة في نتائج الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2024:

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية 2024 مؤشرات فعلية حول التحول السياسي الذي يشهده الأردن، ويمكن تلخيص تلك النتائج على النحو الآتي:

1. حصلت 10 أحزاب سياسية من أصل 36 حزبًا على المقاعد الـ 41 المخصصة للدائرة الانتخابية العامة.
2. استطاعت الأحزاب السياسية الـ 10 أن تحصل بالمجمل على 63 مقعدًا نيابيًّا من أصل 97 مقعدًا مخصصًا للقوائم المحلية.
3. كان هناك حضور مميز للمرأة في انتخابات 2024، فقد حصلت النساء على 27 مقعدًا في المجلس النيابي العشرين، وتنتمي 9 سيدات من الفائزات إلى القوائم الحزبية، فيما كان نصف السيدات الـ 18 اللاتي فزن بالمقاعد المخصصة للمرأة ينتمين إلى الأحزاب أيضًا.
4. من المرجح أن يكون من بين ال 34 نائبًا مستقلًّا عن الدوائر المحلية في المجلس لديهم أيدولوجيات أو أهداف مشتركة مع الأحزاب القائمة والممثلة في مجلس النواب.

وفي هذا السياق، لا بد لأعضاء مجلس النواب الحاليين من "الأحزاب"، و"المستقلين"، أن ينظروا إلى هذه الانتخابات على أنها انطلاقة جديدة نحو التغيير الإيجابي، وذلك للأسباب الآتية:

1. كون مجلسهم هو المجلس الأول في ظل التعديلات الدستورية، وقانون الانتخاب لمجلس النواب والأحزاب السياسية لعام 2022.
2. تقع على عاتق المجلس مسؤولية تقدير التحديات الاقتصادية التي يواجها الأردن، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المتواضعة، وارتفاع معدلات البطالة، والعجز المالي، وخدمة الدين العام المرتفعة، والفقر، وعدم المساواة.
3. يقع على عاتق المجلس مسؤولية التعاون فيما بينه من أجل الصالح العام، فالأحزاب السياسية الـ 10 التي حصلت على 41 مقعدًا مخصصًا في الدائرة الانتخابية العامة، لديها أهداف اقتصادية مشتركة، تمثلت بما يأتي:
   - جذب الاستثمارات.
   - بناء اقتصاد قوي ومرن.
   - تحسين مستويات الصحة، والتعليم، والنقل، والإسكان، والبيئة.
   - التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
   - تحقيق العدالة الاجتماعية.
   - تحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز الإنتاجية والاستدامة في الاقتصاد الوطني.

4. قد يشكل التحالف القوي ما بين الأحزاب في مجلس النواب 2024 نقطة انطلاقة قوية نحو تشكيل حكومات برلمانية مستقبلًا.
5. بالمحصلة، فإن العمل التعاوني نحو الصالح العام ما بين مجلس النواب 2024 والحكومة سيعزز من ثقة الأردنيين في البرلمان وفي الحكومة على حد سواء، تلك الثقة التي شهدت تراجعًا مستمرًّا منذ العام 2007، حيث وصلت النسبة إلى 17% فقط في العام 2022، وفقًا لاستطلاع الباروميتر العربي.

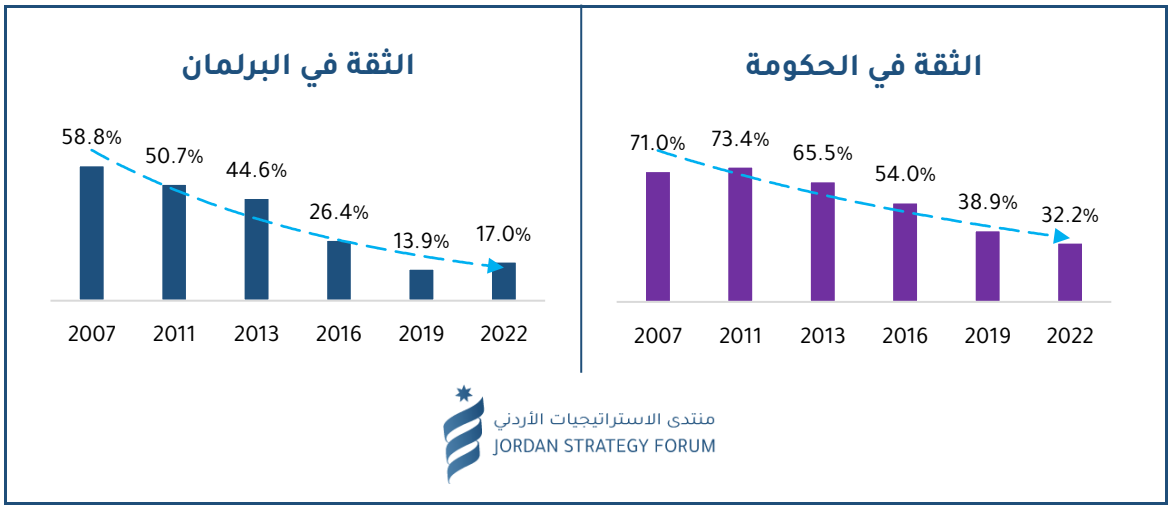

المصدر: الباروميتر العربي، استطلاعات الأردن، 2007 - 2022

وفي هذا السياق، تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يأتي:

أ. "الثقة في المؤسسات مهمة لنجاح العديد من السياسات والبرامج والأنظمة الحكومية التي تعتمد على تعاون المواطنين، وامتثالهم لها".

ب. "تساعد الثقة في المؤسسات الحكومية على زيادة الثقة في الاقتصاد عن طريق تسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية، كتلك المتعلقة بالاستثمار والاستهلاك، التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي".

ما المطلوب من المجلس النيابي العشرين في الملف الاقتصادي؟

لا شك أن مجلس النواب العشرين سيكون له دور محوريّ في الشأن الاقتصادي، خاصة في ظل التداعيات والاضطرابات الإقليمية التي أثرت وتؤثر في الاقتصاد الأردني بشكل واسع، وبالأخص على مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي في الأردن.

وهنا تبرز أهمية دور مجلس النواب في مناقشة الحكومات في برامجها الاقتصادية المقترحة، واقتراح التعديلات المناسبة، ومراقبة أداء الحكومات لضمان تنفيذ البرامج وفق رؤية التحديث الاقتصادي، ومتابعة استمراريتها خلال الفترات القادمة.

وفي سياق التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأردن، مطلوب من المجلس المقبل في الملف الاقتصادي ما يأتي:

1. مراجعة أداء الحكومة فيما يتعلق بالأداء الحالي للمالية العامة، للوصول إلى تبني سياسة مالية شفافة وأكثر كفاءة واستدامة.
2. مراجعة أداء الحكومة فيما يتعلق بمشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، لتسريع تنفيذ بعض المشاريع الحيوية والكبرى.
3. مراجعة أداء الحكومة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، وحثها على تبني رؤية واضحة وإصلاحات جريئة في هذا القطاع الحيوي والمهمّ.
4. مراجعة ومناقشة الحكومة والمعنيين فيما يتعلق بتنفيذ المبادرات المتضمنة في رؤية التحديث الاقتصادي، والمتعلقة بسوق رأس المال الأردني ضمن قطاع الخدمات المالية.

وفي هذا السياق، من الضروري توفير فرق عمل مهنية من أصحاب الاختصاص داخل مجلس النواب؛ لمساندة أعضائه في الأمور والقضايا الاقتصادية المتخصصة.

وإذا تمكن المجلس الحالي من أداء دوره بالشكل المطلوب، فهذا سيزيد من مستوى الثقة في البرلمان، وهو أمر بالغ الأهمية لاستقرار النظام الديمقراطي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والمشاركة السياسية، وتحقيق الرقابة والمساءلة على أداء الحكومة، وتحسين جودة السياسات والتشريعات.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مجلس النواب الأردني العشرون

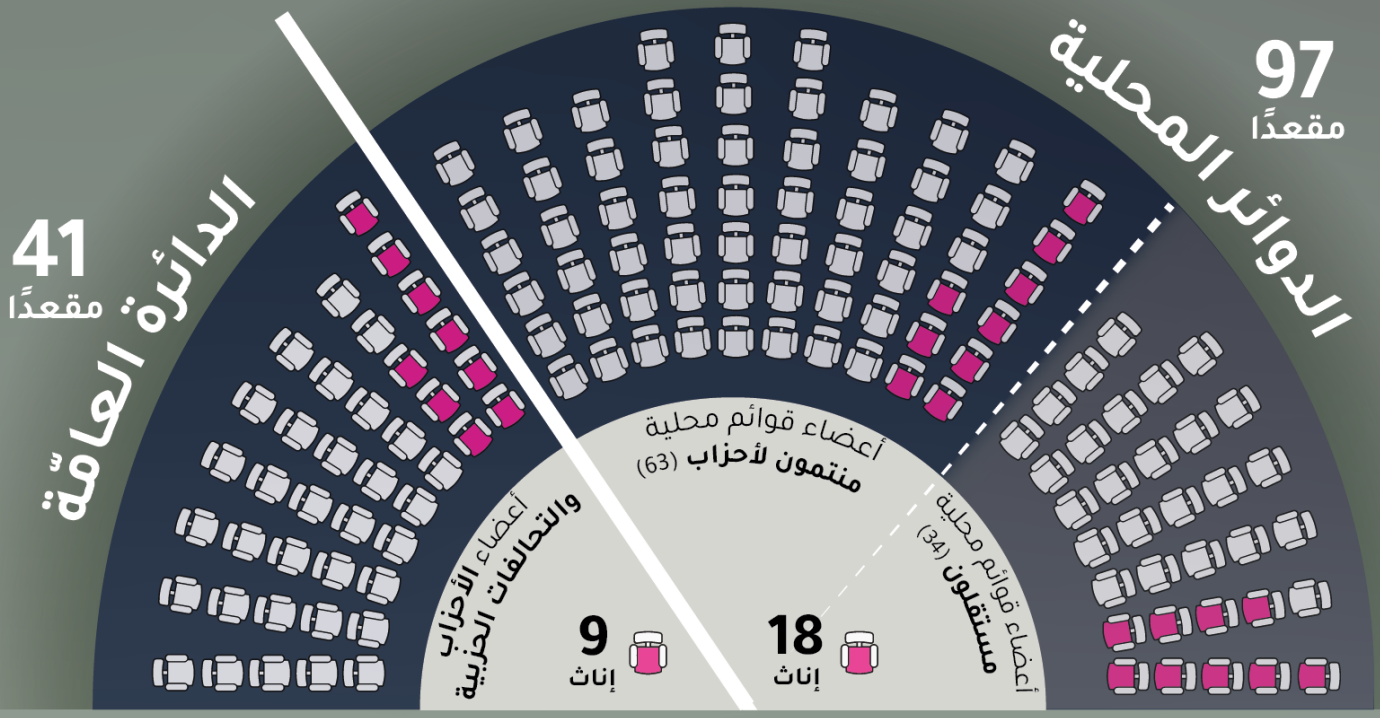

10/36

حصلت **10 أحزاب سياسية من أصل 36 حزبًا**
على المقاعد الـ **41** المخصصة للدائرة الانتخابية الوطنية

63/97

استطاعت **الأحزاب السياسية** الـ 10 أن تحصل بالمجمل
على **63 مقعدًا نيابيًّا من أصل 97 مقعدًا** مخصصًا للقوائم المحلية

27/138

حصلت النساء على 27 مقعدًا في المجلس النيابي العشرين،
وتنتمي 9 سيدات من الفائزات إلى القوائم الحزبية،
فيما كان نصف السيدات الـ 18 اللاتي فزن بالمقاعد
المخصصة للمرأة ينتمين إلى الأحزاب أيضًا

المصدر: تحليلات منتدى الإستراتيجيات الأردني وفقاً لبيانات الهيئة المستقلة للانتخاب
التاريخ: أيلول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

دور مجلس النواب العشرين في الملف الاقتصادي
من منظور منتدى الاستراتيجيات الأردني

مراجعة ومتابعة أداء الحكومة فيما يتعلق بـ

الأداء الحالي للمالية العامة
الوصول إلى تبني سياسة مالية شفافة أكثر كفاءة واستدامة

مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص
لتسريع تنفيذ بعض المشاريع الحيوية والكبرى

قطاع الطاقة
تبني رؤية واضحة وإصلاحات جريئة في هذا القطاع الحيوي والمهمّ، وتذليل العقبات والتحديات التي ما زالت تواجه القطاع

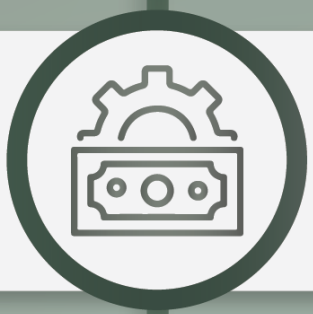

تنفيذ المبادرات المتضمنة في رؤية التحديث الاقتصادي
تحديداً تلك المتعلقة بسوق رأس المال ضمن قطاع الخدمات المالية

اداء المجلس المسؤول سيزيد من مستوى الثقة في البرلمان،
وهو أمر ذو أهمية كبيرة لاستقرار النظام الديمقراطي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والمشاركة السياسية، وتحقيق الرقابة والمساءلة على أداء الحكومة، وتحسين جودة السياسات والتشريعات

المصدر: تقرير المعرفة قوة الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني "الانتخابات النيابية 2024: انطلاقة يعول عليها في الشأن الاقتصادي"

التاريخ: أيلول 2024

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan